الخطابة الليلية للشيخ الألباني
في الحديث النبوي الشريف
(الحلقة الخامسة)

واستطرد الشيخ الألباني يقول:

وقال **الترمذي**: " **حسن** "🚫!!. " **صحيح** "🚫!!.

و**الذهبي** : " **صحيح** "🚫!!. وهو كما قالا🚫!!🚫!!🚫!!🚫!!.

قلت:

هنا تظهر **خطابة الشيخ** بكل تجلياتها.

فالأولان لم يحققا وتبعهما فيما قالا من دون أن يتحقق.

وهذا هو منهجه.
وأنا أقول:

ـ لا هو ب "الصحيح" ،

ـ ولا هو ب "الحسن" ،

بل هو **موضوع** ،

وقد تبين لنا من التخريج **شبه الاستقصائي لطرق الخبر**، أنه رغم وفرة رواته في **الطبقة الرابعة** ما بعد 128 هـ، سنة وفاة **عاصم بن أبي النجود** إلا أن الخبر يعاني من **تفرد** في ثلاث طبقات متوالية، **تفرد بها في المطلق: المقرئ:**

عاصم، عَنْ **زِرِّ بن حبيش**، عَنْ **عبد الله بن مسعود**.

كما هو واضح من لوح النقل العدلي التالي:

والخبر على ما تحققنا منه في "**الحلقة الأولى**" من هذا البحث، خبر سياسي **موضوع** من أجل الدعاية ل **محمد بن عبد الله** (النفس الزكية) (ت: 145 هـ) لتولي الخلافة.

وقلنا بأنه لا يوجد هناك سوى احتمالين لا ثالث لهما:

1) إما أن **الدعاة** ل **النفس الزكية** ب **الكوفة**، المبايع من طرف كل **بني هاشم** ومن بينهم الأخوين العباسيين: **عبد الله السفاح** وأخيه: **أبي جعفر المنصور** [1]، **استغفلوا** **عاصما** **فلقنوه** الخبر فيكون قد **تلقن الخبر لغفلته** ، ويجب في هذه الحال أن تضاف إلى **سوء الحفظ** و**الوهم** ، اللتين اشتهر بهما، صفتان زائدتان وهما: **الغفلة** و**التلقين** أو:

2) أن **عاصما** ، المعروف ب **تشيعه لآل البيت**، كسائر أهل **الكوفة** **وضع الخبر** !

وقلنا بأن الاحتمال الثاني هو **الراجح**[2]، لاشتهار الكثير من أهل **الكوفة**: "دار الضرب"، ب **الوضع** و**اختلاق الأسانيد** و**سرقة المتون**، دون أن يرتد لهم طرف!، حال:

ـ **أَشْعَثُ بن عَطَّافٍ** {أبو النضر الأسدي **المقرئ**[3] **الكوفي** ، نزيل **الري** (ت: ؟) وهو **ضعيف** **يسرق** المتون **ويضع** لها **أسانيد** لا يعرفها **الثقات**}،

وحال:

---

[1] قال العصامي في: " سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي" (2/ 361، بترقيم الشاملة آليا): وسبب ذلك أنه لما صار أمر بني أمية إلى الاختلاف، واضطرب أمر مروان بن مِحمد اجتمع أهل البيت بالمدينة الشريفة، وتشاوروا فيمن يعقدون له الخلافة، فاتفقوا على محمد النفس الزكية بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط، وبايعوه سراً وسلم له جميعهم.
ويقال: إنه حضر هذه البيعة أبو جعفر عبد الله المنصور، وبايع فيمن بايع له من أهل البيت، وأجمعوا على ذلك لتقدمه فيهم بما علموا له من الفضل عليهم، ولهذا كان مالك وأبو حنيفة - رحمهما الله تعالى - يجنحان إليه حين خرج من الحجاز، ويريان إمامته أصح من إمامة أبي جعفر لانعقاد هذه البيعة من قبل، وربما صار إليه الأمر عند الشيعة بانتقال الوصية إليه من زيد بن علي، وكان أبو حنيفة يقول بفضله، ويجنح إلى حقه، فتأدت إليهما المحنة بسبب ذلك أيام أبي جعفر المنصور حتى ضرب مالك على الفتيا في طلاق المكره، وحبس أبو حنيفة على القضاء.

[2] وهو ما يدفعنا إلى فتح ملفه التحديثي واستقصاء كل مروياته، لنعيد تقييمه على ضوء ما سنتوصل إليه من نتائج وهذا ما لا يتسع الوقت ولا الحيز للقيام به الآن، ونرجئه إلى أن يسنح الوقت.

[3] روى القراءة عن حمزة الزيات، والحديث عن الثوري."تاريخ الإسلام للذهبي" (4/ 25، بترقيم الشاملة آليا).

ـ **القَاسِمُ بن الحَكَم** {ابن كثير العرني، أبو أحمد **الكوفي** قاضي **همدان** (ت: 208 هـ) وهو **ضعيف**

صاحب مناكير **وسارق للحديث** **ومخترع للأسانيد** [4]،

وغيرهما كثير.

قلت:

و لو كان **السند** قد توفر فيه **شرط الصحة الضروري** لما تردد **البخاري** (194 هـ ـ 256 هـ)، شيخ **الترمذي** (ت: 279 هـ) من إخراجه في **صحيحه!**

قلت:

وينطرح سؤال منهجي:

بما أن **البخاري** هو:

ـ **أول** من أفرد **الصحيح** بالتأليف ،

ـ و**أوعب** من دون تراجم الرواة إلى عصره في تواريخه الثلاثة،

ـ و**أعلم** بكل ما هنالك من أحاديث منسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو **مكذوبة عليه**،

ألا يكون **البخاري** قد أودع كل **الأخبار** (المتون) التي على **شرطه في الصحة** في **صحيحه** ولم يترك لمن جاؤا بعده سوى **الضعيف** القاصر عن هذا **الشرط**؟

نصف الإجابة نجدها عند:

الحافظ: احمد بن عليٍّ بن حجر العسقلانيُّ (ت: 852 هـ)، حيث قال في "هدي الساري" وهي "مقدمة" لشرحه: "فتح الباري"[5]

قال **أبو علي الغساني**[6]:

روى عنه (أي: البخاري): أنه قال:

---

[4] قال ابن حجر العسقلاني في ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (8/ 280):. قال أبو حاتم: محله الصدق **يكتب حديثه ولا يحتج به** وقال العقيلي: **في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه**.

[5] مقدمة الفتح (ص: 5)

[6] هو: أبو علي: الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي (427 هـ/ 1035 م - 498 هـ/1105 م، كان يتصدر للتدريس في جامع قرطبة، وهو من أهلها، نزلها أبوه في الفتنة، ووفاته فيها. ويعرف بالجياني وليس من (جيان) وإنما نزلها أبوه مدة.وأصلهم من الزهراء. له كتاب: "تقييد المهمل وتمييز المشكل" ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين وقال في تصديره: " هَذَا كتاب يشْتَمل على التَّعْرِيف بشيوخ حدث عَنْهُم البُخَارِيّ رَحمَه الله فِي كِتَابه وأهمل أنسابهم وَذكر مَا يعْرفُونَ بِهِ من قبائلهم وبلدانهم مثل مَا يَقُول حَدثنَا مُحَمَّد حَدثنَا أَحْمد وَلَا ينسبهما وَحدثنَا إِسْحَاق وَلَا يزِيد على ذَلِك شَيْئا،..."" وكتاب: " التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين"

خرجت **الصحيح** من **ستمائة ألف حديث**.

وروى **الاسماعيلي** [7] عنه قال:

لم أخرج في هذا الكتاب **إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر!!!!!**.

قال **الاسماعيلي**:

لأنه لو أخرج كل **صحيح** عنده لجمع في الباب الواحد **حديث جماعة من الصحابة** ولذكر **طريق كل واحد منهم إذا صحت** فيصير كتابا كبيرا جدا.

قلت:

يفهم بداهة من قول **أبي بكر الإسماعيلي** هذا، وهو ممن اعتنى بإخراج **الطرق** وله خبرة بها، حيث ألف **مستخرجاً على صحيح البخاري** أن **الستمائة ألف حديث** التي كان يحفظها **البخاري**:

عنى بها **الطرق** وليس **متون الأحاديث**.

قلت:

ذلك أن هذا القول ل **البخاري** لم يكن بدعاً من القول، بل نقل مثله وبمعناه عن أئمة آخرين:

قال **أبو زكريا يحيي بن معين البغدادي** [8]:

كتبت بيدي هذه **ستمائة ألف حديث**.

---

[7] هو: أبو بكر , أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي , صاحب "الصحيح " , وشيخ الشافعية (277 هـ ـ 371 هـ) صاهب كتاب: "الستخرج على الصحيح (صحيح البخاري)".

[8] شذرات الذهب" لابن العماد الحنبلي (2: 80)

وقال **الإمام : أحمد بن حنبل**[9]:

كل حديث لا يعرفه **يحيي بن معين** فليس حديث

وقال أبو حفص **عمرو بن عليّ بن بحر بن كنيز الفلاّس** (ت: 249 هـ)[10]:

حديثٌ لا يعرفه **محمد بن إسماعيل** (البخاري) ليس بحديث

قلت:

فشهادتي: **أبي بكر الإسماعيلي** و **أبي حفص الفلاس** وغيرهما في **البخاري** تعنيان أن **البخاري أودع فعلاً في صحيحه**، كل **خبر** (متن) **توفر فيه شرطه**.

و نصف الإجابة الآخر نجده عند:

أبي الفرج: عبد الرحمن بن علي ، الشهير بلقب: ابن الجوزي البغدادي (510 هـ ــ 597 هـ)

الذي أفرد لهذا الموضوع في كتابه: " **صيد الخاطر**" فصلا تحت عنوان: "" **شبهة في عدد الأحاديث و الرد عليها**"

أنقله هنا وعلى طوله لأنه يشخص بوضوح **أزمة حشوية المحدثين** قديماً وحديثاً بما بلا مزيد عليه.

قال **ابن الجوزي**[11]:

ــ جرى بيني و بين أحد **أصحاب الحديث** كلام في قول **الإمام أحمد**[12]

صح من الحديث عن رسول	الله صلى الله عليه و سلم ، **سبع مائة ألف حديث**

ــ فقلت له : إنما يعني به **الطرق** ،

ــ فقال : لا !، بل **المتون** !!!!! ،

---

[9] ونقل عن اسحاق بن راهويه قوله :"كلُّ حديثٍ لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل". مما يعني أن هؤلاء الحفاظ قل أن يفوتهم خبر.

[10] قال وراق البخاري: محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله (البخاري) يقول: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث فقلت: لا أعرفه فسروا بذلك وصاروا إلى عمرو فأخبروه فقال :حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

[11] ابن الجوزي، "صيد الخاطر"، ص. 169 - 172، نشر شبكة مشكاة الإسلامية الإلكترونية

[12] أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله **البغدادي** (ت: 241 هـ) وهو **ثقة إمام**}

ـ فقلت : **هذا بعيد التصور!.**

ـ ثم رأيت **لأبي عبد الله الحاكم** كلاماً ينصر ما قال ذلك الشخص، و هو أنه قال في كتاب: "**المدخل إلى كتاب الإكليل**":

كيف يجوز أن يقال :إن حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم **لا يبلغ عشرة آلاف حديث!** ، و قد روى عنه من أصحابه **أربعة آلاف رجل و امرأة**، صحبوه نيفاً و عشرين سنة بمكة ثم بالمدينة، حفظوا أقواله و أفعاله، و نومه و يقظته و حركاته و غير ذلك، سوى ما حفظوا من أحكام الشريعة

ـ و احتج بقول أحمد {بن حنبل}:

صح من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم **سبع مائة ألف حديث و كسر** ،

و **أن إسحاق بن راهوية**[13] :

كان يملي **سبعين ألف حديث حفظاً** ،

و أن **أبا العباس بن عقدة** { احمد بن محمد بن سعيد **الكوفي** (ت: 332 هـ) وهو **حافظ صاحب مناكير و رافضي**[14]}، قال :

أحفظ لأهل البيت **ثلاث مائة ألف حديث**.

قال **ابن عقدة** :

و ظهر لابن كريب بالكوفة **ثلاثمائة ألف حديث** .

---

[13] **إسحاق** بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، المعروف بابن راهويه أبو يعقوب **المروزي**، نزيل **نيسابور** (161 هـ ـ 238 هـ) وهو **ثقة حافظ**}،

[14] لسان الميزان - (1 / 110): قال البرقاني: قلت للدارقطني إيش أكثر ما في نفسك من ابن عقدة؟ قال: **الإكثار بالمناكير**. وروى حمزة بن محمد بن طاهر عن الدارقطني قال: **كان رجل سوء يشير إلى الرفض**. قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي سئل الدارقطني عن ابن عقدة فقال: **لم يكن في الدين بالقوي وأكذب من يتهمه بالوضع إنما بلاؤه هذه الوجادات**.
وقال أبو عمر بن حيويه: كان ابن عقدة **يملي مثالب الصحابة** أو قال: **مثالب الشيخين** فتركت حديثه. وقال ابن عدي: رأيت فيه مجازفات حتى كان يقول: حدثتني فلانة قالت: هذا كتاب فلان قرأت فيه قال: حدثنا فلان وقال: **كان مقدماً في الشيعة**.
قال ابن عدي: وسمعت أبا بكر بن أبي غالب يقول: ابن عقدة **لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب يسوي لهم نسخا ويأمرهم أن يروها ثم يرويها عنهم**.

ـ قلت: و لا يحسن أن يشار بهذا إلى **المتون** .

و قد عجبت! كيف خفى هذا على الحاكم[15]

قلت:

لا عجب في رجب!

أوليس **الحاكم** هو من ألف: "**المستدرك!!! على الصحيحـــــــين**"، ماتحاً كل أخباره من **القمامة** التي كان قد زهد فيها **البخاري**!؟

ـ **القمامة** التي سيمتح منها تلميذ **البخاري**: **مسلم بن الحجاج** ليملآ منها **صحيحه!**، و**ليزهد في الباقي**،

ـ ثم ليأتي **ابن خزيمة** ليملأ من هذا الباقي **صحيحه!**،و يزهد فيما تبقى،

ـ ثم ليأتي تلميذه **ابن حبان** ويمتح من هذا المتبقي الذي زهد فيه شيخه، ويخرج لنا بدوره من باقي بواقي هذا الضعيف عند كل من سبقوه، كتاباً سماه **صحيحاً** !!!!...

وهكذا دواليك وإلى الربع الأخير من القرن الرابع الهجري، ليطلع علينا **الحاكم** ويمتح بدوره من قاع هذه **القمامة** ما تبقى من **ضعيف** ويسود لنا كتاباً سماه: **المستدرك!!! على الصحيحـين!!!!**

واستطرد ابن الجوزي يقول:

وهو يعلم أن أجمع **المسانيد** الظاهرة مسند: **أحمد بن حنبل** ، و قد طاف الدنيا مرتين حتى حصله و هو **أربعون ألف حديث!!!** ، منها **عشرة آلاف مكررة** .

ـ قال **حنبل بن إسحاق**[16]:

---

[15] **أبو عبد الله الحافظ** {محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبى الطهمانى النيسابوري المعروف بابن البيع (321 هـ - 405 هـ) وهو **ثقة حافظ** ، لكن حشوي متساهل وراجم بغيوب}،

[16] حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني {بن هلال بن أسد، أبو علي البغدادي (193 هـــ - 273 هـــ) وهو ثقة}،

ـ جمعنا **أحمد بن حنبل** أنا و **صالح**[17] و **عبد الله**[18] ، و قرأ علينا **المسند** ، و قال لنا :

هذا كتاب جمعته من أكثر من سبع مائة ألف و خمسين ألفاً

فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة.

ـ **أفترى يخفى على متيقظ** أنه أراد بكونه جمعه من **سبعمائة ألف** أنه أراد **الطرق** لأن **السبع مائة الألف** ، إن كانت من كلام رسول الله صلى الله عليه و سلم **فكيف أهملها ؟**

ـ فإن قيل :

فقد أخرج في مسنده أشياء **ضعيفة** ثم أعوذ بالله أن يكون **سبع مائة ألف ما تحقق منها سوى ثلاثين ألفاً**[19] ؟ [ترقيم العالمية للمسند يعطي 26363 حديث بينما ترقيم إحياء التراث يعطي 27100 حديث. وهذا اختلاف كبير بفارق 737 بحاجة إلى تحقيق.]

و كيف ضاعت هذه الجملة ؟ و لم أهملت و قد وصلت كلها إلى زمن **أحمد** فانتقى منها ورمى الباقي ؟ و أصحاب الحديث قد كتبوا كل شيء من الموضوع و الكذب.

و كذلك قال **أبو داود**[20]: {أنه انتقى}:

كتاب السنن من ستمائة ألف حديث .

و لا يحسن أن يقال:

إن الصحابة الذين رووها ماتوا و لم يحدثوا بها التابعين! فإن الأمر قد وصل إلى **أحمد** فأحصى **سبع مائة ألف حديث**، و ما كان الأمر ليذهب هكذا عاجلا.

---

17 صالح بن أحمد ابن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو الفضل البغدادي, قاضي أصبهان. (203 هـ ــ 265 هـ) وهو ثقة}

18 عبد الله بن أحمد بن حنبل {أبو عبد الرحمن البغدادي (ت: 290 هـ) وهو ثقة}

19 ترقيم العالمية للمسند يعطي 26363 حديث بينما ترقيم إحياء التراث يعطي 27100 حديث. وهذا اختلاف كبير بفارق 737 بحاجة إلى تحقيق.

20 أبو داود { سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الازدي السِّجِسْتاني (ت: 275 هـ) وهو ثقة حافظ}،

و معلوم أنه لو جمع **الصحيح** و **المحال الموضوع** و **كل منقول** عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، ما بلغ **خمسين ألفاً**، **فأين الباقي ؟**

و لا يجوز أن يقال: تلك الأحاديث كلام التابعين، فإن الفقهاء نقلوا مذاهب القوم و دونوها وأخذوا بها، و لا وجه لتركها.

ففهم كل ذي لب أن الإشارة إلى الطرق ،

و إن ما توهمه **الحاكم فاسد**. و لو عرض هذا الاعتراض عليه، و قيل له: الباقي ؟ لم يكن له جواب.

لكن الفهم عزيز ! و الله المنعم بالتوفيق. .

و مثل هذا **تغفيل قوم** قالوا: إن **البخاري**:

لم يخرج كل ما صح عنده!!!!

و أن ما أخرج كالأنموذج، وإلا فكان يطول.

و قد ذهب إلى نحو هذا **أبو بكر الإسماعيلي**[21] و حكى عن **البخاري** أنه قال:

ما تركت من **الصحيح**، أكثر

و إنما يعني **الطرق** ،

يدل على ما قلته، أن **الدارقطني**[22] ــ و هو سيد الحفاظ ــ جمع ما يلزم **البخاري** و **مسلم** إخراجه فبلغ ما لم يذكراه **أحاديث يسيرة**[23] ،

---

[21] قلت (عمراني): بل قال عكس ذلك، كما تقدم من قوله، بل إنه سابق إلى القول بما يقول به ابن الجوزي.

[22] أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي **الدارقطني** (306 هـ ــ 385 هـ) **وهو ثقة حافظ إمام.**

[23] قال ابن حجر العسقلاني في: "مقدمة فتح الباري" (ص: 345) بخصوص ما انتقده الدارقطني في كتابه: "الإلزامات والتتبع" على البخاري ومسلم: وبقي الكلام فيما علل من الأحاديث المسندات وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب **البخاري**، وإن شاركه مسلم في بعضه، **مائة وعشرة أحاديث** منها ما وافقه **مسلم** على تخريجه وهو **اثنان وثلاثون** حديثا ومنها ما انفرد بتخريجه وهو **ثمانية وسبعون**.

و لو كان كما قالوا، **لأخرج مجلدات**

ثم قوله {الدارقطني}: " **ما يلزم البخاري** " دليل صريح على ما قلته ، لأنه من أخرج **الأنموذج**، لا يلزمه شيء .

و كذلك أخرج **ابو عبد الله الحاكم** كتاباً، جمع فيه ما يلزم **البخاري**، فذكر **حديث الطائر**، فلم يلتفت الحفاظ إلى ما قال.

فما أقل فهم هؤلاء الذين شغلهم نقل الحديث عن التدقيق الذي لا يلزم في صحة الحديث . و إنما وقع لقلة الفقه و الفهم.

قلت:

فيتضح، **للمتيقظ**:

ــ من كون **البخاري** أدخل **صحيحه** حوالي **4000 حديث** من غير **المكرر** و **المعلق**[24].

ــ وبكون أقصى ما لدينا من **حديث** (**متون**) لا يتجاوز **50.000 حديث**،

ــ وبكون هذه **الأحاديث** وردت إلينا من حوالي: **600.000 إلى 750.000 طريق**،

أن يكون:

متوسط الطرق لكل حديث (متن) هو: {600,000/50,000}

أي: حوالي **اثني عشر طريقا** (12) لكل **حديث**.

ويكون ما رواه **البخاري** في **صحيحه** لا يمثل سوى نسبة:

{ 4.000/50.000} من مجموع الأحاديث المتداولة، أي: 8 ٪ منها فقط.

[24] قال ابن الصلاح في "المقدمة" نشر الشبكة الإسلامية، ص. 12:
وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المتكررة. وقد قيل: إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث. إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين. وربما عدّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين

ويكون **البخاري** قد **لفظ من الأخبار** حوالي **92 %** لعدم توفرها على **شرطه**.

قلت:

ويترتب على هذا الفهم:

أن **كل المحدثين** الذين ألفوا في **الصحيح** ما بعد **البخاري** لن تخرج مؤلفاتهم في "**التصحيح**" قط عن احتمالين لا ثالث لهما:

1) إما أن يكونوا قد **وافقوا البخاري** فيما أخرج من **حديث** (متن) في **صحيحه**.

وهم بهذا لا يضيفون شيئا جديداً، حال ما يوافق فيه **مسلم** البخاري من أخبار، على **شرط البخاري** سواء أخرجها **مسلم** من نفس طريق **البخاري** أو من طرق أخرى، فالعبرة بما أخرج **البخاري**[25]،

أما إن كان الطريق المخرج من طرف مسلم، على شرط مسلم وليس البخاري، فهو **ضعيف** في عرف الأخير، ولا يعتد به، أو:

2) يكونوا قد **تفردوا عن البخاري**، بأن التقطوا أخبارهم من **القمامة** **التي كان قد زهد هو فيها** والتي تحتوي على حوالي **92 %** من **الأخبار البهرج**.

فيكونوا قد وقعوا في شرك **تصحيح**! ما **ضعَف البخاري**

وهذه جرأة عظيمة!، لأنهم وبإجماع منهم قديمهم وحديثهم يعترفون أن **البخاري** كان أعلم بالحديث وبعلله منهم جميعاً.

قلت:

[25] ولا مزية لهم في هذا، لأن العبرة بتصحيح البخاري للخبر أصلا، فيكون تصحيحهم للخبر من باب المستخرجات على صحيحه لا غير، حال مستخرج أبي بكر الإسماعيلي،

ولكي نصحح **هذا الخطأ التاريخي** الذي حصل مباشرة بعد وفاة **البخاري** رحمه الله، وأضل أجيالاً تلو أجيال من المسلمين من بعده وإلى يوم الناس هذا، فيجب أن نحترز كل الاحتراز من أن **يلتبس** على المسلم العادي بعد اليوم، ما **يصحح البخاري** مما **يصحح** غيره من اللاحقين عليه.

وأقترح أن نطلق على **مصححي الخردة هؤلاء** اسم:

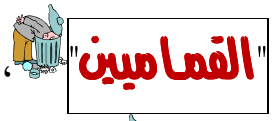

لكونهم جميعاً يمتحون أخبارهم من "**القمامة**" التي زهد فيها **البخاري** ولا يخسأون، مع ذلك من نعتها ب "**الصحيحة**"!!!

قلت:

لاحظ أننا لو دفعنا بمنطق **المتوسطات** إلى منتهاه، باعتبار وجود 12 **طريق** لكل **خبر** في المتوسط، فستكون:

نصف الأخبار التي أوردها **البخاري** في **صحيحه** واردة من **طريق واحد فقط** و**نصفها** الآخر سيرد من 23 **طريق**.

ـ و**النتيجة الأولى** المترتبة عن هذه **القسمة الضيزى** هي أننا ننتظر أن يكون **نصف** ما أخرج البخاري من **أخبار** في **صحيحه**، عبارة عن **أفراد غرائب** في **المتوسط** ، حتى وهي مستوفية ل **شرط البخاري في الصحة**،

ـ و**النتيجة الثانية** هي أن:

نصف ما أورد البخاري من أخبار في صحيحه ستكون ضعيفة

وبمعنى آخر فإن ما يحتمل أن **يصح** من **الأربعة آلاف خبر** التي أودعها **البخاري صحيحه**، لن يتجاوز في أحسن الأحوال: **ألفي خبر** فقط، أو **4 %** من كل **الأخبار** المنسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، بدل **8 %**

وهذه نتيجة ستكون **صادمة** لمن شبوا على سماع القول الأثير لدى **القماميين** من **حشوية المحدثين**:

صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله

قلت:

هذا هو ما **ننتظره على المستوى النظري الصرف** حتى قبل أن نبدأ بالغوص في التخريج التفصيلي لأخبار **صحيح البخاري** ومعايرتها ب **المعيار النبوي الشرعي**.

وعلاوة على هذا:

فقد مر بنا في "**الحلقة الرابعة**" من هذا البحث أن عدد **الطرق** التي ورد بها خبر:

لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطـــــــــول الله ذلك اليوم

المروي عن **عاصم بن أبي النجود** تجاوز أل **50 طريقا** ، بينما الخبر في أصله **خبر فرد مطلق تفرده به عاصم لوحده تفرداً مطلقاً!**.

قلت:

والأمثلة على هذا كثيرة بسبب لجوء **الوضاعين** إلى وضع الأخبار و**تكثير طرقها** ب **سرقة المتون** و**اختلاق الأسانيد** فيما **عرَفناه** ب "**الوضع المشطي**" بعد أن وقفنا بالتخريج التفصيلي الاستقرائي على الكثير منها ووجدنا أنها كلها تتميز بالبنية النقلية التالية.

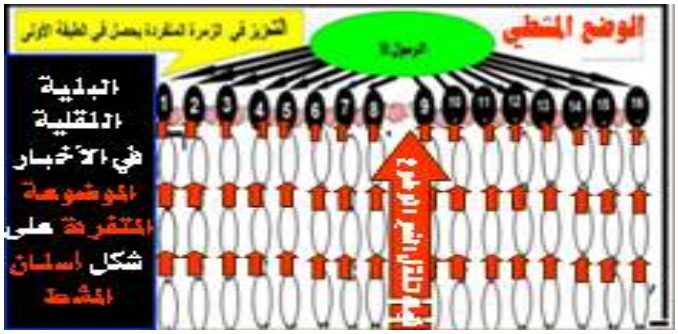

وهذا ما كان يجهله **الترمذي** وغيره من **مصححي الخردة**.

وكل الأخبار في "**المهادي**"[26] و"**الخلافة على منهاج النبوة**"، و"**الأئمة من قريش**"، و"**الخوارج كلاب النار**"، و "**الكساء**"، و"**حديث الطير**"،...وهي أخبار سياسية بالدرجة الأولى، هي من هذا القبيل، على ما خبرنا بتخريجنا لها.

ولا يمثل **الخبر الفرد** الذي رواه سوى **سنا واحدة** من **أسنان مشط** الأخبار **الموضوعة في المهدوية**.

قلت:

بل هو نمط عام لم يكتشف الوضاعون غير لتكثير الأخبار.

فنفس البنية نجدها في خبر **نزول الرب**، المنسوب إلى الصحابي **أبي هريرة** وعشرة **صحابيً** آخر، والذي يقولون فيه الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال:

"**ينزل ربنا** تبارك وتعالى **كل ليلة إلى السماء الدنيا**، حين يبقى **ثلث الليل الأخير**، فيقول: من يدعوني فأستجب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له"

هو **مشطي الوضع** كذلك.

ويكفي أن يعلم القارئ أن **إحدى سني هذا المشط**، وهي المنسوبه إلى الصحابي **أبي هريرة** وحده، والتي أخرج منها **البخاري** طريقين[27] في **صحيحه** و **مسلم** طريقاً في

---

[26] أنظر على موقعنا الألواح المصاحبة ل كتابنا: "المهدي اللاـــ منتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند البرتغال"

[27] الأول: أخرجه البخاري في "الصحيح"، كتاب: "الجمعة"، الخبر رقم: 1077 فقال: حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة رضي اللهم عنهم أن رسول الله صلى اللهم عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له.

والثاني أخرجه البخاري في "الصحيح"، كتاب: "التوحيد"، الخبر رقم: 6940 فقال: حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى اللهم عليه وسلم قال : {الخبر}.

صحيحه[28]، بلغت **155 طريقاً**، بينما بنية الخبر في **طبقاته الأربع الأولى** تختزلها كلها الألواح التالية:

ولا تتعدي **درجة وثوقية النقل** في أي توليفة منها حاجز **25 %**، كما هي مبينة على الألواح.

وهي **درجة متدنية في النقل** لا ترقى إلى **تصحيح الخبر**.

قلت:

وهذا **الخبر** بالذات أفرده **أبو الحسن الدارقطني** ، وهو حافظ مبرز في العلل، بكتاب سماه: "**النزول**" أورد فيه 61 طريقاً منسوبة إلى كل من **الصحابة**:

(1) علي بن ألي طالب، و(2) جبير بن مطعم، و(3) جابر بن عبد الله، و(4) عبد الله بن مسعود، و(5) أبي هريرة، و(6) علقمة بن عامر، و(7) عمرو بن عبسة، و(8) رفاعة بن عرابة الجهني، و(9) عثمان بن أبي العاص الثقفي، و(10) أبي الدرداء، و(11) سلمة جد عبد الحميد بن يزيد بن سلمة.

ولم يكتشف للخبر من علة!

---

[28] أخرجه في كتاب: "صلاة المسافرين.."، الخبر رقم: 1261 فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَغَرِّ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {الخبر}
قلت (عمراني): لاحظ أن خبر مسلم لا يضيف إلى صحة الخبر من قطمير ما دام البخاري أخرج هذا الطريق في صحيحه بشهادة عدلين إلى مالك، فإضافة ثالث أو رابع،...لا يقدمون ولا يؤخرون. وقد أحاط البخاري بكل طرق هذا الخبر ولم يخرجها كما قال الإسماعيلي خشية الإطالة. وهذا واضح.

فاعتبره **صحيحا!!** ما اعتبره **البخاري** قبله، وكل من جاؤوا بعد الأخير.

وقد ترتب عن هذا **التصحيح** أن آمنت وصدقت بهذا الخبر كل الأجيال التي تعاقبت منذ **البخاري** وإلى يوم الناس هذا، بل إن بعض البهاليل المحسوبين على **حشوية سلفية الحجاز المتاخرة** ، يتفننون في عرضه على الإنترنيت وبلغات أجنبية!

ولئن كان النقد التقليدي القديم قد فشل فشلاً كاملاً في غربلة هذا الخبر، إلا أن المعيار العلمي تلقفه فغربله.

الغربلة التي وجدت تصديقها في الواقع العياني، حين تكشفت لنا في عصرنا **العلة القاصمة للظهر** التي جعلتنا **نوقن تمام اليقين ببطلان** كل هذه الروايات وزيفها.

وهي الظاهرة الفلكية المعبر عنها بالصور أسفله[29].

ومنها يتبين أن **الأرض** لا تخلو من **ثلث ليل أخير**، وطوله **أربع ساعات** {أو 60 درجة مئوية) بالتمام عند الاعتداليين[30]، ويطول ويقصر بحسب الفصول، كما تبين الصورتان الثانية والثالثة من اليمين.

لاحظ أن **ثلث الليل الأخير** ينتشر على حيز جغرافي من الأرض في أي لحظة من اللحظات بسبب دورانها حول نفسها وإتمامها لدورة كاملة كل يوم، حتى أمكن تصور هذا **الثلث الأخير** من الليل **كفص مظلم** يدور حول الأرض (الصورة)، راجعاً إلى مكانه بعد مرور 24 ساعة.

وبما أن الخبر في كل الروايات يقول:

"ينزل ربنا" كل ليلة!

ولا يقول: ينزل أمر ربنا أو ملائكة ربنا،

[29] الخبر مخرج بتفصيل على موقعنا ضمن سلسلة: "ضعيف الصحيحين"
[30] أي عندما يتساوى طول الليل مع طول النهار.

فواضح من هذه الظاهرة الفلكية أن لا معنى ل "**النزول**"، بما نفهمه من "**النزول**" لغة، لأن تغطية **ثلث الليل** للأرض سرمدية في حركتها!.

ــ أضف إلى هذا أن المناطق الشمالية القريبة من القطبين الشمالي والجنوبي لها **يوم** طوله **سنة كاملة**، ستة أشهر للنهار بالصيف وستة أشهر لليل في الشتاء,

وتشاهد في المناطق الشمالية القريبة من الدائرة القطبية ظاهرة تعرف ب "**شمس منتصف الليل**"، أو "**الليالي البيضاء**"، حيث لا تغرب الشمس تحت الأفق بالليل[31].

وتمثل الصورة أسفله صوراً للشمس ألتقطت لها على نفس الفيلم كل ساعة مع انعكاسها فوق سطح ماء البحر.

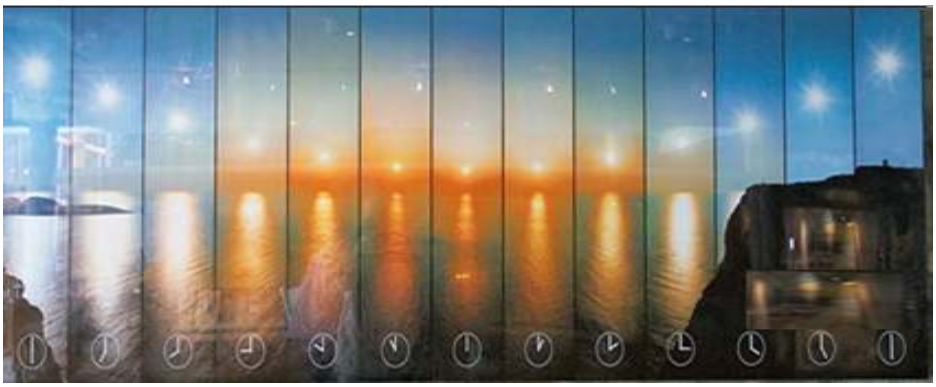

لاحظ أولاً: أن الشمس تدور في السماء مكملة لنصف دائرة خلال 12 ساعة، ولاحظ ثانياً أن الشمس تهوي نازلة من أقصى يسار الصورة عند الساعة السادسة مساءا إلى أن **تحاذي الأفق عند الساعة الثانية عشرة ليلاً** (وسط الصورة)، حيث حمرة الشفق وانعكاسه على الماء أقصى ما يكونان، إلا أنها لا تذهب تحت الأفق لتغيب أو تغرب، بل تعاود الصعود في كبد السماء بعيداً عن الأفق وهكذا دأباً كل يوم.

---

[31] **شمس منتصف الليل** مصطلح يستخدم للشمس حين تظهر طوال 24ساعة في اليوم في المناطق القطبية. ففي القطب الشمالي تظل الشمس مشرقة طوال ستة أشهر بين 20 مارس و23 سبتمبر. وفي القطب الجنوبي، تظل الشمس فوق الأفق ما بين 23 سبتمبر و 20 مارس. تتضاءل فترة الإشراق المستمر كلما ابتعدنا عن القطبين. وتظهر شمس منتصف الليل لبضعة أيام فقط في حوالي 21 يونيو عند الخط الوهمي المسمى بالدائرة القطبية الشمالية؛ في حين يستمر ظهورها لمدة يوم أو يومين في حوالي 21 ديسمبر عند خط وهمي آخر يعرف باسم الدائرة القطبية الجنوبية.. {من ويكيبيديا}.

ولا شك أن منطوق خبر "**النزول**"، لو كان الخبر صحيحاً، لأثار إشكالاً بالنسبة للمدن المأهولة، حال ما يظهر في الصورة أسفلة لمدينة بفلندا تسطع فوقها الشمس بالليل.

قلت:

وهذه الظاهرة الأخيرة قصمت ظهر خبر آخر ظاهر البطلان أخرجه **الشيخان**[32] وجاء فيه[33]:

قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين **غربت الشمس** أتدري أين تذهب؟ قلت الله ورسوله أعلم قال: فإنها تذهب . **فتستأذن!!** فيؤذن لها ويوشك أن **تسجد!!** فلا يقبل منها وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها: **ارجعي من حيث جئت** فتطلع من مغربها فذلك قوله تعالى : ﴿والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم﴾.

ولا شك أن من لفق الخبر لم يكن يعرف أن الشمس التي غابت عن أفقه في بيدائه، ظلت مشرقة فوق بعض دول أوروبا الشمالية ليلاً ونهاراً!

قلت:

[32] رواه البخاري في كتاب " بدء الخلق" وفي كتاب: "التفسير"عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: {الخبر}.

[33] وقد اعتمد هذا الخبر مفتي المملكة الشيخ ابن باز في **فتواه الجاهلة** الشهيرة حول امتناع الصعود إلى القمر. الفتوى التي كانت سبباً في إصدارنا لكتاب: "**كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجا**

وهذا يعني: أن **بعض الأخبار** من بين **زمرة الألفي خبر** التي حسبناها **صحيحة** في **صحيح البخاري**، ربما سيتبين لنا عند معايرتها بالمعيار القرآني والعلمي في آن، أنها **ضعيفة**.

وننتظر بالتالي أن **يتدنى** عدد ما **يصح** من أخبار في صحيح البخاري إلى ما دون **الألفي خبر** بكثير، متى تمكنا من سبرها كلها.

- بكم سيتدنى العدد ؟
- لن نعرف حتى نعايرها بأكملها.

قلت:

ترى كيف فهم **شيوخ جهيمان العتيبي**، وهم من **حشوية سلفيي الحجاز المتأخرين غير المتيقظين الستمائة ألف خبر** التي كان يحفظها **البخاري**؟

الإجابة نجدها عند **نائب رئيس الجامعة الإسلامية** بالمدينة المنورة **الشيخ: عبد المحسن العباد** في معرض رده على رسالة للشيخ **عبد الله بن زيد آل محمود** رئيس المحاكم الشرعية في دولة قطر عنوانها "لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر""

قال **الشيخ العباد**[34]:

زعمه (آل حمود) أنَّ من أسباب **ضعف الأحاديث الواردة في المهدي** عدم ورودها في **صحيح البخاري** و**صحيح مسلم**.

ذكر في الصفحات (6و8و26و31و39) أنَّ من أسباب **ضعف الأحاديث** الواردة في **المهدي** عدم ورودها في **صحيح البخاري** و**صحيح مسلم** ، وأنَّ **عدم إيرادها في الصحيحين** يدلُّ على **ضعفها عند الشيخين البخاري ومسلم**.

والجواب أن يقال:

أولاً: **ليس عدم إيراد الحديث في الصحيحين** دليلاً على **ضعفه عند الشيخين البخاري ومسلم** رحمهما الله؛! لأنَّه لم ينقل عنهما أنَّهما استوعبا الصحيح في صحيحيهما أو قصدا استيعابه حتى يمكن أن يقال بضعف

[34] أنظر كتابه: "الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي"، ص. 532 وما بعدها.

ما لم يخرجاه فيهما عندهما، وإنَّما جاء عنهما التصريحُ بخلاف ذلك، قال **أبو عمرو بن الصلاح** في كتابه (علوم الحديث):

لم يستوعبَا ـ يعني البخاري ومسلماً ـ الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك،

فقد روينا عن **البخاري** أنَّه قال:

ما أدخلت في كتابي الجامع إلَّا ما صح وتركت من الصحيح لحال الطول

وروينا عن **مسلم** أنَّه قال:

ليس كلُّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ـ يعني في كتابه الصحيح ـ إنَّما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه

قلت:

فظاهر من رد الشيخ العباد أنه ينتمي إلى "حزب الحشوية" من القماميين الذين ناقش ابن الجوزي في القرن السادس الهجري سلفاً لهم ووصفه بكونه يعاني من كلالة في الفهم وعدم التيقظ.

قلت:

فإذا ما علمنا بأن الحجية في النقل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تستلزم أن يتوفر في النقل شرطان:

1) شرط ضرورة: أي شرط البخاري في الصحة الاصطلاحية أي:

أن يكون الخبر نقله الثقات العدول الضابطين عن بعضهم البعض من أول السند إلى منتهاه من دون شذوذ أو علة[35].

وهو شرط يلبي مطلبين قرآنيين في آن واحد:

- **مطلب: عدم القفو بغير علم، ونصه المؤسس الآية:**

﴿ولاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء : 36].

[35] قال ابن الصلاح في: "المقدمة، ص. 11 في تعريف الحديث الصحيح:
أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً.

● مطلب: **التبين**، ونصه المؤسس:

﴿يا أيُّهَا الَّذينَ آمنُوا إن جَاءكُمْ فاسقٌ بنبَإ فتبيَّنُوا أن تُصيبُوا قوْماً بجَهَالةٍ فتُصْبحُوا علَى مَا فعَلْتُمْ نادمين﴾ [الحجرات: 6].

2) وشرط كفاية: وهو أن يروي الخبر **ثقتان عدلان** في كل طبقة من طبقات الرواة،

وهذا **الشرط** يلبي مطلبين أيضاً في آن:

●مطلب: **إشهاد قرآني ملزم**، ونصه المؤسس:

﴿وأشْهدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ.﴾ [الطلاق : 2].

●مطلب: **علمي احترازي**، من باب تذكير الشاهدين لأحدهما الآخر[36]، **احترازا** من **أخطاء الذاكرة**، التي لا يسلم منها ولا حافظ مهما علا شأنه في الحفظ والإتقان، من **سهو** ، و**سوء حفظ** ، و**غفلة** ، و**اختلاط** ، و **تلقين**

،...وغيرها مما لا يمكن الاحتراس منه.

وواضح جلي:

أن كل خبر **لا يلبي هذين الشرطين** فهو **ضعيف لا محالة**.

وبالتالي فالخبر المنسوب إلى **الرسول** صلى الله عليه وسلم لن يخرج عن **حالتين** لا ثالث لهما:

1) خبر **توفر فيه شرطا الضرورة والكفاية معاً** فهو **المقبول في الاحتجاج**،
2) خبر **ينعدم فيه أحد الشرطين** فهو **مردود غير معتبر**.

---

[36] قال ابن الصلاح: " ومتى قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة. وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول.

ـ فإذا ما علمنا بأن **البخاري** رحمه الله أخذته المنية دون أن يبيض كتابه وأنه ترك أبوابا بغير عناوين وأخرى بغير أحاديث،...،

ـ وأن من جاءوا بعده ملئوا هذه الثغرات بحسب اجتهاد كل واحد منهم، فيكون قد انضاف إلى احتمالات الخطأ الذاتية ل **البخاري**، احتمال آخر بوجود خطأ من خارج "تركة البخاري"، قد تسبب فيه أحد هؤلاء النقلة.

فيتحصل لنا من كل هذه المعطيات، أن لا محيص من عرض كل الأخبار الواردة في **صحيح البخاري** على **المعيار العدلي الثنوي**،

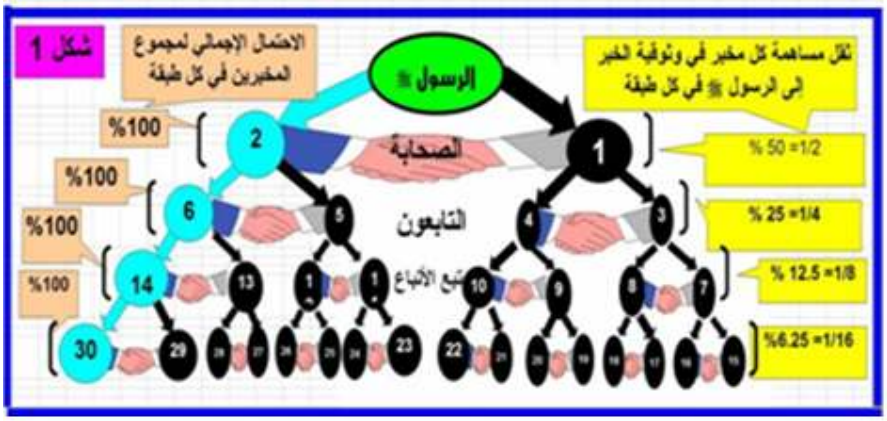

حتى نقف على درجة وثوقيتها في النقل، ونتمكن في آخر المطاف من غربلة **صحيحها** الذي نطمئن أن الرسول صلى الله عليه وسلم نطق به **فنحتفظ به**، لأن الاحتفاظ به **مطلب شرعي** كتبيان ل **البيان** (القرآن):

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل : 44]

ونتخلص من سقيمها **المختلق** و**المفترى** عليه صلى الله عليه وسلم، والذي مكانه **القمامة البخارية**.

قلت:

و قد ساد اعتقاد لدى المحدثين بدءا من ظهور **صحيح البخاري** (ت: 256 هـ) رحمه الله، في حدود سنة 240 هـ، بأن **شرطي الضرورة والكفاية متوفران معاً** فيما أورد من أخبار في **صحيحه**.

ـ **الضرورة: باعتبار توفر الصحة الاصطلاحية في الخبر**،

ـ **والكفاية: باعتبار وفرة الطرق. التي يرد بها. الخبر**، والتي قدرنا أن متوسط **الطرق** لكل **حديث** هو 12 **طريق** لكل **حديث**.

ويشهد لهذا الاعتقاد، غير المتحقق منه، ما قرره في القرن الرابع الهجري: **أبو عبد الله الحاكم النيسابوري** (ت: 405 هـ) بقوله[37]:

> و**الصحيح من الحديث** منقسم على **عشرة أقسام!!!!**، خمسة متفق عليها وخمسة منها مختلف فيها.
>
> فالقسم الأول من المتفق عليها: اختيار **البخاري** و**مسلم!!!** وهو **الدرجة الأولى!!!** من الصحيح ومثاله: الحديث:
>
> (1) الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان.
> (2) ثم يرويه عنه: التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان،
> (3) ثم يرويه عنه من: أتباع التابعين: الحافظ المتقن المشهور، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة،
> (4) ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته.
>
> فهذه
>
> الدرجة الأولى من الصحيح.

والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها **عشرة آلاف حديث!!**[38].

قلت:

[37] أنظر كتابنا: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث، ص. 154.

[38] هذا النوع من **الرجم بالغيب** والتنكب عن تحقيق المسائل شائع جدا لدى حشوية المتأخرين من المحدثين.ويعد الحاكم ممثلهم الأبرز.

الشاهد من كلام **الحاكم** هنا، بالرغم مما يشوبه من أخطاء وتناقضات منطقية، **وسوء فهم** لصنيع **البخاري**، على ما لا حظ عليه **ابن الجوزي** أعلاه، هو توصيفه ل

الدرجة الأولى من الصحيح

وهو وصف دقيق **للمعيار العدلي الثنوي** أعلاه، الملبي للشروط **التبين** و**عدم القفو بغير علم** والمحقق للمطلب الشرعي في **ضرورة الإشهاد العدلي**، بالرغم من كون الحاكم لم يكن يعلم بهذه الحيثيات.

قلت:

وقد اعترض الحافظ **أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي**[39] على بعض ما قرره **الحاكم** هنا، فقال[40]:

إن **البخاري** و**مسلماً** لم **يشترطا هذا الشرط** ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك!.

و**الحاكم** قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن!.

ولعمري! إنه شرط حسن لو كان موجوداً!!! في كتابيهما،

قلت:

هو موجود قطعاً وبكل تأكيد، لأنه متى **انتفى** في أي خبر، **بطل** الاحتجاج به رأساً، لتلبيته للمطالب الشرعية والعلمية في آن ولا يسد مكانه شرط آخر.

واستطرد أبو الفضل المقدسي يقول:

إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقصة من الكتابين جميعاً.

فمن ذلك في **الصحابة** أن **البخاري** أخرج حديث:

قيس بن أبي حازم ، عن **مرداس الأسلمي**:

"يذهب الصالحون أولاً فأول"....ا الحديث.

---

[39] محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن أبي الحسن الشيباني الحافظ أبو الفضل المقدسي، المعروف بابن القيسراني. (448هـ - 507 هـ)

[40] أنظر كتابنا: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث، ص. 154 وما بعدها.

وليس ل مرداس راو غير قيس!.

قلت:

الخبر أخرجه البخاري في كتاب: "الرقاق"، الخبر رقم 5954 بترقيم العالمية فقال:

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ {بن أبي زياد الشيباني، أبو بكر البصري (ت: 215) ختن أبي عوانة وهو ثقة}، حَدَّثَنَا أبو عَوَانَةَ {وضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي (ت: 176 هـ) وهو ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، وقد يغلط إذا حدث من حفظه}،عَنْ بَيَانٍ {بن بشر الأحمسي، أبو بشر الكوفي (الطبقة 5) وهو ثقة ثبت (ع)، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ {هو قيس بن حصين بن عوف البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: حوالي 90 هـ !) وهو ثقة مخضرم[41]، صاحب مناكير[42]، و مختلف فيه[43]، تغير بأخرة[44]}، عَنْ مرداس الأسلمي {بن مالك، وهو صحابي ممن بايع تحت الشجرة ثم سكن الكوفة، وهو معدود في أهلها. روي عنه هذا الحديث وحده وليس له غيره ولم يرو له من بين الستة سوى البخاري (خ)}، قالَ: قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ وَيَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَوِ التَّمْرِ لا يُبَالِيهِمُ اللَّهُ بَالَةً !.

قالَ أبو عَبْد اللَّهِ (البخاري): يُقَالُ: حُفَالَةٌ وَحُثَالَةٌ.

قلت:

وأخرج الإمام أحمد متابعاً ل بيان بن بشر فقال في "المسند"، الخبر رقم: 17062:

حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ {بن أبي أمية الطنافسي، أبو عبد الله الأحدب، الكوفي (ت: 204 هـ) وهو ثقة حافظ}، قال حدثنا إسماعيل {بن أبي خالد: سعد البجلي[45] الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 146

---

[41] تهذيب التهذيب (8/ 346): أدرك الجاهلية ورحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليبايعه فقبض وهو في الطريق وأبوه له صحبة

[42] وقال ابن المديني قال لي يحيى بن سعيد قيس بن أبي حازم منكر الحديث ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث كلاب الحوأب.{ تهذيب التهذيب (8/ 347)}

[43] قال يعقوب بن أبي شيبة:: وقد **تكلم أصحابنا فيه** فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث على أنها عندهم غير مناكير وقالوا هي غرائب ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقالوا كان يحمل على علي والمشهور عنه انه كان يقدم عثمان ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه.

[44] نقل الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (5/ 435، بترقيم الشاملة آليا) بسنده إلى إسماعيل بن أبي خالد، قال: كبر قيس بن أبي حازم حتى جاز المائة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله قال: فاشتروا له جارية سوداء أعجمية قال وجعل في عنقها قلائد من عهن وودع وأجراس من نحاس قال فجعلت معه في منزله وأغلق عليه باب قال: فكنا نطلع إليه من وراء الباب وهو معها قال: فيأخذ تلك القلائد فيحركها بيده ويعجب منها ويضحك في وجهها.

[45] قال ابن حبان: قيل إن اسم أبى خالد هرمز مولى بجيلة {ثقات ابن حبان (4: 20)}.

هـ) وهو **ثقة ثبت** (ع)[46]}، عن **قَيس** ، عن **مرداس الأسلمي**، قال: سمعت رسول الله صلى اللهم عليه وسلم يقول:

يقبض الصالح الأول فالأول ويبقى كحثالة التمر

قلت:

وقد تتبعت طرق هذا الخبر وتبين لي أن بنيته النقلية هي كالتالي:

فالخبر ثابت إلى **قَيس** ، وقد **تفرد به** عن **مرداس الأسلمي** .

وبسبب من هذا **التفرد** فلا تتعدى **درجة وثوقية النقل** حاجز **25 %**

ولا مكان لخبر بمثل هذه الدرجة المتدنية في النقل في الصحيح بحال!

قلت:

وقد تابع الحافظ **أبو بكر الحازمي**[47] **أبا الفضل المقدسي** في نقده ل **الحاكم** ووضع باباً بعنوان: "

أقسام الحديث الصحيح التي وضعها الحاكم، ولم يصب فيها"

جاء فيه[48]:

---

[46] {"طبقات الحفاظ" ص: 11، بترقيم الشاملة آليا}

[47] أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني نزيل بغداد (548 هـ ــ 584 هـ)

[48] أنظر كتابنا: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث، ص. 155.

ولم يصب في قسم من هذه الأقسام، وسنبين أوهامه فيما بعد. وربما لو روجع وطولب بالدليل وكلف البحث والسبر عن مخارج الأحاديث المخرجة في الكتابين **بالاستقراء وتتبع الطرق وجمع التراجم والمشايخ وتاليف الأبواب لاستوعر السبيل ولم يتضح له فيه دليل، إلا في قدر من ذلك قليل وآفة العلوم التقليد**.

ثم عقد باباً تحت عنوان: "

في إبطال قول من زعم أن شرط البخاري إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرا إلى أن يتصل الخبر بالنبي صلى الله عليه وسلم"

جاء فيه :

قد تقدم لنا القول بأن هذا حكم من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح. ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه.

وأما قول الحاكم في القسم الأول: "إن اختيار البخاري ومسلم إحراج الحديث عن عدلين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهذا غير صحيح طرداً وعكساً،

بل لو عكست القضية وحكم كان أسلم له. وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو **أبو حاتم محمد بن حبان البستي**.

ثم أورد **الحازمي** بسنده إلى **ابن حبان** قول الأخير:

وأما الأخبار فإنها كلها أخبار الآحاد، **لانه ليس يوجد!!!!!** عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت:

وهذا تطويح من **الحازمي** تابع فيه تطويح **ابن حبان**، الراجم بالغيب ومن دون تحقق، ما طوح ورجم **الحاكم!**

واستطرد **الحازمي** يقول:

فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد. ومن اشترط ذلك،

فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد!.

قلت:

ولم يُسائل **الحازمي** نفسه السؤال البديهي:

كيف تحولت هذه **المنفردات** الغرائب إلى **سنن** مع أنها **لا تثبت** إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بحال!؟

وما دامت لا يجيزها **المعيار العلمي-الشرعي** فالاحتمال كبير في كونها مما دس **الوضاعون**، أي **سنن إبليسية** في الصميم.

ويشهد ل**قمامية** **ابن طاهر** أنه ألف كتاباً حمل العنوان النقائضي:

"**الجمع بين الصحيحين**"!

ولا يجتمعان سوى في عقل **قمامي** غير متيقظ.

و**الحازمي قمامي** متأخر مثله.

قلت:

وكنا ننتظر من اللاحقين على **البخاري رحمه الله**، لو كانوا من **أولي النباهة والفطنة والنبوغ والعزم مثله** ومثل شيوخه، بعد أن استخلص لهم، وبعد جهد جهيد حوالي: **8 %** فقط من الأخبار التي كانت تروج في المسانيد والمصنفات وأودعها صحيحه، أن يعكفوا على هذا الأصل **منتقدين ومنقحين**، إلا أن شقوة الانحطاط كانت قد نزلت بساحتهم وبدل أن يستمروا في **تقوية مطالب الصحة الاعتبارية**، وجدناهم، على العكس،ينتكسون **انتكاسة أشبه بالردة المنهجية**، ليفكوا بعد أجيال قليلة كل غزل **البخاري** رحمه الله,

وأول **المرتدين** عن **منهة البخاري** كان **الإمام مسلم**، رحمه الله، حين **لين شرط الضرورة** واكتفى ب **المعاصرة** بين الرواة دون **ثبوت اللقيا بينهم**،

وهكذا ألف كتاباً ملأه بأخبار من هذا القبيل، متحها من **القمامة البخارية**

والتي هي **ضعيفة** بعرف شيخه وسماه: **صحيحاً!** !

وسيحذو حذوه كل التالين عليه، كل واحد منهم **يخفف من شرط سلفه** ويسود مؤلفاً يسميه بدوره **صحيحاً!** !، حال ما سيفعل **ابن الجارود**[49] ثم إمام الأئمة: **ابن خزيمة**[50]، ثم تلميذ مسلم: **ابن الشرقي**[51]: ثم تلميذ ابن خزيمة: **ابن حبان**[52] ، ثم **ابن السكن**[53]، ثم **أبو عبد الله الحاكم النيسابوري** في "المستدرك على الصحيحين"، ثم **ضياء الدين المقدسي**[54] ، والكتب المستخرجة على الصحيحين وهي كثيرة،... وليطلع علينا وفي غفلة من الزمن **الشيخ الألباني** وفي القرن العشرين بمؤلف **ضعيف كله** ، أودع فيه حوالي: **4000** خبر لم يخسأ من أن يطلق عليها اسم: "**السلسلة الصحيحة**"

السلسلة التي كانت سبباً في إضلال الكثير من أتباعه البله المغفلين ولا زالت.

وهكذا أصبحت لدينا بسبب هذه **الارتكاسة المنهجية** مؤلفات نقائضية تدعي **الصحة** لما هو **مقطوع بضعفه** في نفس الأمر، بسبب عدم توفر **شرطي الضرورة والكفاية** فيه معا!

---

[49] أبو محمد: عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: 306 هـ) وله كتاب "المنتقى" المختار من السنن المسندة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الأحكام"

[50] محمد بن إسحاق بن خزيمة { بن المغيرة بن صالح بن بكر، أبو بكر المعروف ب: إمام الأيمة النيسابوري (ت: 311 هـ) وهو ثقة حافظ}،

[51] أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري، المعروف بابن الشرقي (ت: 325 هـ)

[52] أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي البستي (ت: 354 هـ)

[53] بو علي: سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، . نزيل مصر (ت: 356 هـ) وله كتاب: "الصحيح المنتقى". أو "السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ. وهو كتاب محذوف الأسانيد. جعله أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة، قال: وما ذكرته في كتابي هذا مجملا فهو مما أجمعوا على صحته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم. فقد بينت حجته في قبول ما ذكره، ونسبته إلى اختياره دون غيره. وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته، ودللت على انفراده دون غيره

[54] أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد أحمد عبد الرحمن السعدي المقدسي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي **(ت: 643 هـ) وله كتاب:** " الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما""

هذه **الانكاسة المنهجية** سيخلدها الفقيه **ابن الصلاح**[55] حين خصص لها كتاباً

في المصطلح عرف ب "**مقدمة ابن الصلاح في المصطلح**" سيصبح إمام الجميع في تخريج الحشوية والبله المغفلين منذ عصره وإلى يوم الناس هذا.

قال **ابن الصلاح** في تعريف أقسام "الصحيح"[56]

فأولها: **صحيح أخرجه البخاري ومسلم** !!. **جميعاً**.

قلت:

وهذا الكلام نقائضي يجمع بين نقيضتين:

صحيح عند البخاري بشرطه في المعاصرة و**ثبوت اللقيا**، مع **صحيح** عند مسلم بشرطه اللين في المعاصرة **دون حصول اللقيا**، وهو ما عده **البخاري ضعيفاً** وأودعه **القمامة**.

واستطرد **ابن الصلاح** يقول:

الثاني: **صحيح انفرد به البخاري، أي عن مسلم**. !!

قلت:

وهذا هو الأساس في الصحة وما اعتبره "الأول" يختزل في الحقيقة إلى هذا "الثاني".

واستطرد **ابن الصلاح** يقول:

الثالث: **صحيح انفرد به مسلم، أي عن البخاري**

قلت: .

وهو **ضعيف قطعاً** لأن **البخاري** علم به و**أهمله**.

واستطرد **ابن الصلاح** يقول:

الرابع: **صحيح على شرطهما** !!، **لم يخرجاه.**

---

[55] أَبُو عَمْرو عُثْمَانُ ابْنُ المُفْتِي صَلاَحِ الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بن عُثْمَانَ بن مُوْسَى الكردى، الشَّهْرُزُوْرِيُّ(السلىمانىة)، المَوْصِلِيُّ المعروف بابن الصلاح (577 هـ ــ 643 هـ) قال عنه ابن خلكان في "وفيات الأعيان" (2: 243) : كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقة وأسماء الرجال وما يتعلق في علم الحديث ونقل اللغة وكانت له مشاركة في غنون عديدة وكانت فتاويه مسددة وهو أحد أشياخي الذين أنتفع بهم .أوقد ألف مؤلفات تنم عن تخصصه منها: أدب المفتي والمستفتي وفوائد الرحلة " و"صيانة صحيح مسلم" و "لامالي"، و "الفتاوى" جمعه بعض أصحابه ، و"شرح الوسيط في فقه الشافعية "، و"صلة الناسك في صفة المناسك"" له ترجمة في موسوعة ويكيبيديا.

[56] مقدمة ابن الصلاح (ص: 4، بترقيم الشاملة آليا)

الخامس: **صحيح على شرط البخاري، لم يخرجه.**

قلت: .

العبرة بتحقيق **شرط البخاري** في الحالتين ولا دخل ل **مسلم** في ذلك.

واستطرد ابن الصلاح يقول:

السادس: صحيح على شرط **مسلم**، لم يخرجه.

السابع: صحيح عند غيرها، وليس على شرط واحد منها.

قلت: .

وكلاهما **ضعيف**.

واستطرد ابن الصلاح يقول:

هذه أمهات أقسامه،

وأعلاها الأول .

وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: **صحيح متفق عليه** .. يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق **البخاري** و**مسلم** .، لا اتفاق الأمة عليه.

قلت:

هذه شقشقة إنشائية من فقيه شافعي ولع بالتفريع على عادة الفقهاء وليس ب **محدث!** يمارس النقد والتخريج.

فهو هنا لا يستحضر تطور **منهج النقد الحديثي** عبر التاريخ بدءا ب **الإمام مالك** في موطئه وبلوغ الحقل الذروة النقدية النظرية ب **البخاري** في صحيحه.

ولو كان **ابن الصلاح** محدثاً وليس فقيها يتحدث خارج حقله، لأدرك للتو أن كل من جاءوا بعد **البخاري** (ت: 256 هـ) ارتكسوا عن المنهج ووقعت لهم ردة من جهة مطلب الصلابة المنهجية في الحديث.

وأن أول المرتدين المنتكسين تلميذاه المباشرين:

1) **مسلم بن الحجاج القشيري** (ت: 261 هـ)، مع أنه قال في شيخه البخاري[57]:

> أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، وجاء إليه فقبله بين عينيه، وقال: دعني حتى أُقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله

2) و**أبي عيسى الترمذي** (ت: 279 هـ) مع أنه قال في شيخه البخاري[58]:

> لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري

واستطرد **ابن الصلاح** يقول:

> لكن **اتفاق الأمة** عليه **لازم** **من ذلك حاصل معه**، لاتفاق الأمة على تلقى ما اتفق عليه بالقبول.
>
> وهذا القسم جميعه **مقطوع** بصحته، و**العلم اليقيني النظري واقع به**..

قلت:

الشيخ لا يدري ما يخرج من مخه !

---

[57] هدي الساري 486
[58] هدي الساري 486

واستطرد الشيخ يقول:

خلافاً لقول من نفس ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما **تلقته الأمة** بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ.

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً. ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو **الصحيح**، لأن ظن من هو **معصوم من الخطأ** لا يخطئ. و**الأمة في إجماعها معصومة من الخطاء**، ولهذا كان الإجماع المبني على **الاجتهاد حجة مقطوعا به**!، وكثر إجماعات العلماء كذلك.

قلت:

واضح من خلال ما تقدم من **أمثلة** كانوا يظنون أنها صحيحة، ومما أجمعت عليه الأمة المعصومة في عرف ابن الصلاح، ثم تبين لنا **بالأدلة القاطعة بطلانها** بأن ما **بان** للشيخ هو **عين الباطل**.

وبأن ما ختم به كلامه **سفسطة فقهاء** لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمنهج الحديثي الصلب.

وهذا يعني أننا بحاجة ماسة إلى كتاب جديد في المصطلح يجُبُّ كل ما قبله.

انتهى ويليه الجزء السادس

الخطابة الليلية للشيخ الألباني (تابع)